الفجوة تتسع بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.. فلمن تشير أصابع الاتهام؟!

العمالة المدربة... مسئولية الدولة أم رجال الأعمال؟

«بيزنس اليوم» تتابع فتح الملفات الساخنة الخاصة بالعمالة في مواقع الانتاج تناولنا في حلقة سابقة ضعف انتاجية العامل المصري وهل هو ظالم أم مظلوم؟بمعني ان العامل بطبيعته كسول ام ان الظروف المحيطة به اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومهنيا هي المسئولة عن عدم حسن الأداء؟ ولما كانت معظم اصابع الاتهام اشارت الي ان نظام التعليم هو المسئول الاول عن عدم تخريج عامل مؤهل للدخول في سوق العمل خاصة في مجالات الصناعة والسياحة وقطاع الخدمات فإننا نواصل الحديث عن كيفية الحصول علي عامل مهني وفني مدرب يكون علي استعداد بعد تخرجه للوقوف امام ماكينة أو اداء المهمة المطلوبة منه في حدها الأدني علي اقل تقدير.

وعندما استطلعنا الأراء حول تخريج عمالة مدربة فوجئنا بوجود خلاف كبير حول المسئول الأول عن ذلك هل تكون الدولة ممثلة في وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم والتجارة والصناعة والاستثمار والسياحة والاتصالات بحيث تؤهل كل وزارة من يقومون بخدمة قطاعها، ام ان اصحاب الشركات والمصانع من رجال الأعمال والمستثمرين هم من يجب ان يقوموا بهذا الدور وعليهم توفير العامل الفني المناسب لمصانعهم وشركاتهم؟ المهم رغم هذا الاختلاف فإن الجميع اتفقوا علي ان الفجوة ما بين مخرجات السياسة التعليمية الحالية وبين متطلبات سوق العمل كبيرة بل وتتسع كل يوم بما يؤدي إلي زيادة اعداد المتعطلين خاصة من حملة الشهادات العليا والمتوسطة وهو وضع غريب وعجيب لا يوجد مثيله في الدول الصناعية المتقدمة حيث إن خريج الجامعة أو من يحصل علي شهادة فنية هم المنوط بهم حمل تشغيل قطاعات الانتاج ولكن للأسف في مصر فإن خريجي المدارس الصناعية والتجارية والزراعية بل والجامعات ايضا لا يتعلمون الا الجانب النظري فقط ولا يصلحون لسوق العمل وهو اهدار للطاقات البشرية وفي الوقت نفسه ضياع لمليارات الجنيهات تصرف علي التعليم مما يعطل طريقنا نحو تحقيق التنمية الشاملة لذلك يري البعض ضرورة قيام الدولة بتطوير نظام التعليم بصورة شاملة وبخاصة التعليم الفني الصناعي وتحديث مناهجه والاستفادة من خبرات الدولة الاخري التي نجحت في ذلك المجال إلي جانب الاستفادة من تجربة ناجحة في مصر وتطويرها وتعميقها وهي مدارس "مبارك- كول" حيث تعتمد الجانب العملي إلي جانب النظري ومطلوب ايضا قيام حملة لتغيير وجهة نظر المجتمع لخروج المدارس الفنية والتعليم المتوسط.

ويؤكد البعض الأخر علي أهمية قيام رجال الأعمال بمسئوليتهم الاجتماعية والاستثمارية في اقامة وتطوير المدارس الفنية تؤدي إلي تخريج العمالة المدربة المطلوبة في سوق العمل خاصة ان هناك تجربة تقوم بها جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية.. وما بين الخلاف والاتفاق فإننا نؤكد انها مسئولية مشتركة ما بين الدولة والمستثمرين لانه في النهاية لو ضمنا وجود خريج مؤهل فنيا ومهنيا لسوق العمل فإن ذلك في صالح تحقيق التنمية الشاملة والاقتصاد القومي والوصول إلي صناعة مصرية متميزة وسيعود بالنفع علي الجميع رجال الأعمال والعمال والدولة.

حامد موسى: أكاديمية لصناعات البلاستيك صديقة البيئة

المهندس حامد موسى رئيس شعبة المنتجات البلاستيكية التابعة لغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات يقول إن ربط التعليم باحتياجات سوق العمل أصبح يمثل اتجاهاً عالميا متزايدا لمعالجة مشكلة البطالة نتيجة تخريج أفراد غير مؤهلين لسوق العمل فى القطاعات خاصة الفنية المتخصصة.

ويشير إلى أنه فى مجال صناعة البلاستيك بدأ الاتجاه بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة خلال السنوات الثلاث الماضية فى إعداد الدراسات الخاصة بتوصيف المهن الخاصة فى صناعة البلاستيك حيث يوجد أكثر من جهة مثل الفنى للحقن، السحب، التدوير، التعبئة وغيرها وبعد إجراء حصر للمهن المختلفة تتم الدراسة لمدة عام ونصف العام لتخريج العامل المؤهل لسوق العمل، وهناك اتجاه حالياً بين شعبة البلاستيك ومركز تحديث الصناعة وأيضا الجمعية المصرية لمصدرى ومصنعى البلاستيك لإقامة اتفاق توأمة مع الجامعات المتخصصة فى إيطاليا والصين وألمانيا وكندا لتكون على غرار مدرسة «دوميسكو» فى مصر ويتم تخريج الدفعة وتشغيلها فوراً فى التخصصات المختلفة فى المصانع القائمة للبلاستيك والبالغ عددها ١٧٠٠ مصنع رسمى وحوالى ١٠٠٠ مصنع غير رسمى ويمكن أن يتم تصدير عمالة متعلمة للخارج لتكون الأكاديمية بمثابة معمل لتفريخ العمالة المتخصصة فى مجال البلاستيك.

ويوضح أن ذلك التوجه دليل على مشاركة القطاع الخاص فى مواجهة مشكلة نقص العمالة وربط التعليم باحتياجات سوق العمل حيث بدأ التعاون أيضا مع معهد المطرية من خلال توسيع نطاق الشعبة المتخصصة فى البلاستيك بالمعهد واستخدام الخريجين فى إلحاقهم بوظائف مباشرة بالمصانع القائمة.

ويشير حامد موسى إلى توقيع بروتوكول بين شعبة البلاستيك ووزارة البيئة لإقامة أكاديمية متخصصة فى صناعات البلاستيك الصديقة للبيئة بتكاليف استثمارية تبلغ حوالى ٢ مليون دولار وتمتد الدراسة لمدة عامين ويتم توفير العمالة المدربة لاحتياجات المصانع.

إبراهيم الشواربى: الاستعانة بتجارب الشركات متعددة الجنسيات

إبراهيم الشواربى خبير التسويق العقارى يشير إلى أن الفجوة القائمة والواضحة بين خريجى السياسة التعليمية وسوق العمل.. تتطلب سباع التجارب العالمية فى هذا المجال حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بعقد اتفاق على تحمل مصاريف تعليم دفعات معينة على أن يتضمن العقد القيام بتوظيفهم فى هذه الشركات العاملة فى تخصصهم عقب التخرج وبالتالى يكون الاتفاق المادى أو العائد الاستثمارى على تلك الشركات يتمثل فى توفير متطلباتها من العمالة الفنية الماهرة التى يحتاجونها.

ويوضح أن هناك بعض المجالات فى مصر تطبق هذا الاتجاه العالمى مثل لاعبى كرة القدم حيث يقوم رجل الأعمال بالانفاق على أحد اللاعبين حتى يتم تأهيله ثم يقوم بشرائه واللعب فى فريقه، أيضا هناك معهد «أخبار اليوم» الذى يقوم بتخريج دفعات متدربة فى الصحافة ويتم توظيفهم فى الجرائد التابعة لتلك المؤسسة.

ويشير إلى أن جميع القطاعات الاقتصادية تكاد تفتقر إلى العمالة الفنية المطلوبة رغم وجود أعداد كبيرة من الخريجين ولكنها لا تناسب سوق العمل، فمثلاً هناك افتقار للمسوق العقارى وبالتالى فهناك حاجة إلى وجود أكاديمية للتسويق العقارى تتخصص فى تخريج دفعات متخصصة فى ذلك القطاع، أيضا هناك العديد من خريجى كليات الهندسة يفتقرون إلى الدافع العلمى حيث يختلف النظرى فقط عن متطلبات سوق العمل وبالتالى فهناك حاجة إلى التكاتف بين الدولة ورجال الأعمال لتوفير التخصصات المختلفة المؤهلة والمدربة مع تغيير ثقافة العامل واقتناعه بأهمية التواكب مع متطلبات السوق.

طارق أدهم: مدارس داخل المنشآت السياحية لتجهيز العمالة المدربة

المهندس طارق أدهم العضو المنتدب لشركة «مينا» للقرى السياحية والفنادق وعضو جمعية الاستثمار السياحى بمحافظة البحر الأحمر يرى أن توفير احتياجات سوق العمل من الأنواع المختلفة للعمالة هو دور الدولة وليس رجال الأعمال الذين مسئوليتهم توفير وإتاحة الوظائف فى شركاتهم ومصانعهم أما الجزء الخاص بالتعليم فهو مسئولية الدولة وعليها أن توفر الموارد اللازمة لتطوير التعليم لخدمة سوق العمل من خلال تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على مجتمع الأعمال لأنه فى الواقع لا يتجه رجل الأعمال نحو الاستثمار فى افتتاح جامعة أو معهد أو مدرسة إلا إذا كانت هناك دراسات الجدوى الاقتصادية التى تؤكد نجاح المشروع وتحقيق الربح حيث لا يتوقع قيام المستثمر بأى مشروع غير جاذب للربحية.

ويشير طارق أدهم إلى أنه فى قطاع السياحة هناك حاجة إلى اهتمام الدولة بزيادة أعداد المعاهد والجامعات السياحية بمختلف أنشطتها حيث هناك نقص كبير للكادر السياحى الجيد سواء فى الفنادق أو المطاعم والقرى السياحية يحتاج السوق إلى ٥٠٪ إضافة للأعداد العاملة فى هذا القطاع.

ويوضح أن العاملين من رجال الأعمال فى قطاع السياحة يلجأون إلى حل مشكلة العمالة المدربة من خلال فتح مدارس داخلية داخل المنشأة السياحية لتعليم العاملين فى ذلك القطاع.

د. نادر رياض: تطابق مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل ضرورة قصوى

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة شركة "بافاريا-مصر"، ورئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية يقول إنه لا خلاف حول ضرورة تطابق مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل خاصة الحاجة الى التعليم الفنى لتوفير احتياجات المصانع من التخصصات المختلفة ولكن هذا لا يعنى إلقاء عبء هذا الدور على رجال الأعمال لأن دور صاحب المصنع أو الشركة من القطاع الخاص هو التوجه نحو تنمية نشاطه الاقتصادى وتوفير وإتاحة فرص العمل، وتوفير الدورات التدريبية لتأهيلهم للعمل.. ولكن ليس دوره لا تجاه من البداية والتدخل فى المنظومة التعليمية لتفريخ العمالة المطلوبة لشغل هذه الوظائف، فالمنظومة تتطلب قيام كل طرف بدوره، فالدولة تتبنى وجود المدارس الفنية المتخصصة لتخريج العمالة المطلوبة حتى يمكن للمصانع استخدام هذه العمالة فى الأنشطة والصناعات المختلفة، فمثلا عامل اللحام لا يمكن أطالبه بتوفير المواد الخام اللازمة مثل السلك وغيره ولكن دوره هو القيام بمهام اللحام وكصاحب عمل لابد أوفر له مستلزمات الانتاج اللازمة لتيسير عمله وهكذا تكون منظومة العمل متكاملة وكل يؤدى الدور المنوط به.

عمرو حسنى: مناطق استثمارية تعليمية بالجامعات

المهندس عمرو حسنى الرئيس التنفيذى لشركة "الصعيد للاستثمار" يشير الى وجود فجوة واضحة بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالى، كما أن التعليم الخاص فى الجامعات لا يشكل نسبة ٢٪ فى منظومة التعليم العالى حيث توجد حوالى ١٨ جامعة خاصة فقط وعدد الخريجين حوالى ٥٠ ألف طالب وبالتالى غير مؤثرة فى سوق الخريجين.

ويوضح أن مشكلة البطالة تشمل ٧٠٪ من العاطلين من خريجى الجامعات، كما أن هناك تشوها فى التعليم المتوسط الفنى حيث إن الحجم الكبير من خريجى التعليم الفنى التجارى وهو غير مطلوب فى سوق العمل بينما النسبة الأقل فى التعليم الصناعى وذلك نتيجة نظرة المجتمع لخريجى الصنايع وحتى الخريج من تلك المدارس لا يعمل فى مهنته بمعنى الخراط الفنى مثلا يلتحق بوظيفة عامل بوفيه أو سائق تاكسى ولا يعمل فى مجال تخصصه.

ويوضح عمرو حسنى انه يقوم حاليا بالتعاون مع جامعة الفيوم بإعداد دراسة حول التخصصات التعليمية التى يحتاجها سوق العمل الخاص حيث يوجد نقص واضح فى قطاعات عديدة مثل مصانع المواد الغذائية وهناك افتقار للفنى المتخصص فى التذوق والحس الغذائى، أيضا نقص فى مجال الطب الرياضى، وكذلك المهندس الزراعى المتخصص.

ويوضح أن هناك اتجاها لتخصيص مناطق استثمارية خاصة للأغراض التعليمية من خلال تخصيصها داخل جامعات الفيوم والقاهرة وعين شمس تقوم بإدخال مناهج دراسية ليتلاءم الطلاب مع احتياجات سوق العمل، ونحن فى انتظار صدور قرار مجلس الوزراء لإقامة تلك المناطق الاستثمارية ولابد لنجاح أعمالها أن تكون بالتعاون مع احدى الهيئات التعليمية الدولية التى لها تجارب فى ذلك الاتجاه وبالتالى يكون هناك دور عملى للقطاع الخاص فى مواجهة مشكلة التناقض بين سوق العمل والتعليم.

أحمد بيومى: جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية تتبنى مشروع «من المدرسة إلى العمل»

أحمد بيومى عضو جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية والغرفة التجارية بالمحافظة والوكيل الوحيد لإطارات «هانكوك» فى مصر، يقول إن هناك بالفعل تفاوتا ما بين المناهج الدراسية التى تدرس وما هو مطلوب لسوق العمل وإيماناً بأهمية الشراكة مع رجال الأعمال الذين يعملون بمجالات تناسب التخصصات المختلفة، كانت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية من المؤمنين بأهمية دور القطاع الخاص فى حل المعادلة الصعبة والقائمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وفى إطار ذلك قامت الجمعية بتبنى مشروع «من المدرسة إلى العمل» بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واللجنة الفرعية الرابعة للمجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى وذلك تحت مظلة اتفاقية الشراكة المصرية - الأمريكية يهدف المشروع إلى ربط المدارس الفنية الثانوية الصناعية بالمنشآت الصناعية ومؤسسات رجال الأعمال التى تعمل فى المجال نفسه بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى التعليم الفنى عن طريق تطوير طرق التدريس وتهيئة طلاب المدارس الفنية نفسياً وفنياً على العمل فى مجالات الصناعة المختلفة، كما يهدف المشروع إلى محاولة سد الفجوة بين المناهج الدراسية النظرية فى المدارس الفنية الثانوية وبين متطلبات سوق العمل الفعلية.

ويشير إلى أن قرار محافظ الإسكندرية بتشكيل مجلس محلى لتنمية القوى البشرية والتدريب فى الإسكندرية برئاسة وعضوية بعض من أعضاء جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية سوف يكون له بالغ الأثر فى دعم جميع الجهود المبذولة فى هذا المجال.

ويتضمن المشروع قيام رجال الأعمال بزيارات ميدانية للمدارس الفنية والاطلاع على إمكانياتها وإبداء الرأى فى المناهج والتدريبات التى تدرس، كما يقوم المدرسون بزيارة المصانع والاطلاع على نظم العمل والإنتاج ومقارنة المواصفات المطلوبة فى العاملين والمناهج التى تدرس وتحديد الفجوة اللازمة لطلب تعديل المناهج، مع توفير فرص تدريبية للطلاب فى الإجازة من خلال برنامج التحويل للوظيفة.

وشملت بعض المدارس الفنية التعليمية بالمحافظة التى يطبق عليها المشروع، مدرسة أبيس الصناعية المشتركة، إسكندرية الفنية المتقدمة، الرأس السوداء الصناعية بنين، السلام الصناعية، السيوف النسيجية، الشاطبى الزخرفية، الشاطبى الميكانيكية، العامرية الصناعية بنين، الفندقية المتقدمة، المسيرى الصناعية، برج العرب مبارك - كول، طلعت حرب مبارك كول، مصطفى كامل الصناعية بنات.

ويضيف بيومى أن الجمعية تبنت أيضا مشروع «مبارك - كول» الذى يخدم قطاع التعليم الفنى ويتميز بالجمع بين الدراسة النظرية فى المدرسة والتدريب العملى فى المصانع ويشارك فيه الجانب الألمانى متمثلاً فى الخبراء والجانب المصرى متمثلاً فى وزارة التربية والتعليم، وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال فى المدن المصرية المختلفة، ويقضى الطلاب أربعة أيام أسبوعياً فى المصنع لتطوير مهاراتهم العملية والفنية ويومين فى المدرسة لدراسة المواد النظرية ويهدف المشروع إلى توفير العمالة الفنية الماهرة على أسس علمية وتوفير فرص عمل جيدة للشباب بالمصانع.

د. حمدى عبدالعظيم: قانون للتعليم الخاص لجذب المستثمرين

الدكتور حمدى عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية الأسبق، يشير إلى أن الوضع الراهن المتمثل فى عدم تناسق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، أصبحت تتطلب تغيير ذلك الوضع من خلال تكاتف الجهود بين جميع الأطراف المتمثلة فى الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص.

ويشير إلى أنه طبقاً لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فإنه مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الحكم المحلى تتولى الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعى وضع السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والمتابعة العامة والتقييم. وإنشاء وتجهيز المدارس الداخلة فى اختصاصها.. ويجوز أيضا للمحافظة الاستفادة من الجهود الذاتية للمواطنين فى تنفيذ خطة التعليم المحلية بعد موافقة وزير التعليم.

ويوضح أن القانون يضمن أيضا أهمية اللامركزية فى ظل نظام تعليمى كبير الحجم من خلال تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتياً، وبالتالى مساهمة رجال الأعمال فى تلك المنظومة، ومن التجارب الناجحة فى هذا الإطار تجربة الإسكندرية واتباع طرق تدريس غير تقليدية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة كجزء من العملية التعليمية، وكذلك تجربة مدارس المجتمع وتتم بالتعاون مع منظمة «اليونيسيف» وتعتمد على تفعيل الجهود الذاتية.

ويوضح أن هناك مشروعات جار تنفيذها فى إطار الشراكة مع القطاع الخاص مثل مشروع «تبنى مدرسة» حيث يقوم على تشجيع الشركات الخاصة على تبنى المدارس العامة فتقوم شركات البترول مثلاً بتبنى مدرستين لتخريج احتياجات العمل بذلك القطاع وغيرها من المصانع والشركات، أيضا هناك مشروع الحفاظ على الثروة العقارية بالتعاون مع جمعية الحفاظ على الثروة العقارية.

ويرى أن هناك حاجة إلى صياغة قانون للتعليم الخاص لجذب المستثمرين ورجال الأعمال للدخول فى مشروعات مدارس مجال التعليم الفنى للعمل على تطويره بصورة عملية وسريعة وأكثر فاعلية لاحتياجات سوق العمل.

الدكتور صلاح جودة: التركيز على التعليم الفنى لتحقيق التنمية الصناعية

الدكتور صلاح جودة مدير مركز الدراسات الاقتصادية يقول إن نظام التعليم اختلف بصورة كبيرة خلال الفترة الحالية مقارنة بفترة الخمسينيات وبالتالى انعكس ذلك بصورة سلبية على مخرجات التعليم ولم يعد هناك مواكبة لتلك المخرجات مع احتياجات سوق العمل كما اختلفت نظرة الجامعات الخارجية إلى الخريجين.

ويشير إلى انه فى منتصف الخمسينيات تم تأسيس أول جامعة فى مصر وهى جامعة القاهرة من خلال التبرعات وكانت شهادة الجامعة تعادل شهادات جامعات هارفاد، السوربون، اكسفورد وجميع الجامعات البريطانية والامريكية والفرنسية وكانت هذه الشهادات الصادرة من جامعة القاهرة تمنح بذات المواصفات فى تلك الجامعات الاجنبية ونفس المواصفات على خريجى جامعة عين شمس وكان خريج طب عين شمس أو القاهرة لديه القدرة ان يلتحق بأى كلية عالمية سواء فى أوروبا أو أمريكا دون أى امتحانات معادلة ولكن حاليا خريج كلية طب القاهرة مثلا فى حالة رغبته استكمال الدراسات العليا فى إحدى الجامعات الاجنبية لابد ان يتم عمل امتحان له فى اللغة الانجليزية رغم ان دراسته بالانجليزية طوال ٧ سنوات الدراسة وايضا اجراء اختبار له فى المعلومات الطبية.

ويوضح ان تغير نظام التعليم انعكس ايضا على عدم ملاءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل حيث اصبح هناك ضرورة للتركيز على التعليم الفنى وتطويره باعتباره نقطة البداية لتحقيق التنمية الصناعية ومواجهة مشاكل البطالة وهذا مما تحاول وزارة التربية والتعليم التوجه إليه من خلال صياغة خطة لتطوير التعليم الفنى وربطه بالاحتياجات المجتمعية وتأهيل هذه النوعية من الخريجين إلى سوق العمل والعمل على كيفية الارتقاء بمستوى مهارات الخريج.

وفى اطار ذلك تقدمت وزارة التربية والتعليم بورقة عمل لمجلس الوزراء حول برامج تطوير التعليم الفنى وشهدت تطوير المدارس الفنية فى الفترة الحالية ودعم تجربة "مبارك - كول" والذى يشمل نظام التعليم المزدوج النظرى والعملى فى المدارس ومواقع الانتاج والعمل على استحداث تخصصات مختلفة وفقا لاحتياجات سوق العمل ومشاركة النظام الخاص فى المناهج والامتحانات ودعم النظام بالخبرة الالمانية من حيث التدريب والاستشارات الفنية ويبلغ عدد المدارس المشاركة فى نظام "مبارك - كول" حوالى ٤٠ مدرسة ويلحق بها ١١,٥٠٠ ألف طالب فى ١٩ محافظة وتم التوسع فى نوعية المهن التى يتم دراستها حتى بلغ عددها ٢٨ مهنة تساير التطور التكنولوجى والميكنة الحديثة.

وأوضح جودة ان التعليم الفنى لابد ان يحظى باهتمام كبير فى الارتقاء بمستواه وتطويره ويحتاج إلى توفير الامكانيات المطلوبة مثل تطوير المناهج والتدريب العملى.

وهذا يتطلب مساندة ودعم رجال الاعمال الى جانب دور الدولة لتوفير موارد التمويل اللازمة حيث تعد مشكلة تمويل المدارس من الأسباب الرئيسية فى ضعف مستواها وضعف مهارات الطلاب للعمل مع احلال وتجديد الماكينات المستخدمة فى التدريب والتدريس لتواكب التطور التكنولوجى.

الباشا إدريس: سياسة التعليم.. فاشلة

الباشا إدريس عضو مجلس إدارة غرفة تجارة القاهرة يكشف عن فشل سياسة التعليم بالكامل حيث تقوم بتخريج أفراد يزيدون من أعداد البطالة، وبالتالى فإن المطلوب الحل الجذرى بدءاً من الاعتراف بأن مجانية التعليم «شعار أجوف» حيث يمكن أن تسود تلك المجانية فى التعليم الالتزامى ومن يثبت تفوقه وقدرته على الاستمرار فى التعليم يكون له الحق فى تلك المجانية حتى أضمن تخريج دفعات متعلمة ولديها وعى وثقافة وليس مجرد الحصول على شهادة دراسية فقط وبالتالى يصبح الإنفاق المالى على التعليم ذا جدوى محققة وليس استثمارا ضائعا.

ويتساءل عن كيفية استعانة رجال الأعمال بالخريجين المؤهلين لسوق العمل لأن ذلك عبء على الاستثمارات الثابتة للمشروع فلابد أن يكون هناك مستوى معين من المهارة والتعليم الذى يلبى احتياجات سوق العمل، وليس قيام صاحب المصنع أو الشركة بالمخاطرة فى توظيف عامل يبعد كلية عن احتياجات الوظيفة المطلوبة.

إبراهيم محلب: «المقاولون العرب» تساهم فى تطوير المدارس الفنية

المهندس إبراهيم محلب رئيس مجلس إدارة شركة «المقاولون العرب» يرى أن التعليم الفنى يحتاج إلى وقفة جادة وتقييم لاحتياجات السوق من العمالة للربط بينهما مشيراً إلى أن الأهم من تعليم الطلاب فنون الحرفة أو الصناعة هو تعليمهم احترم وثقافة وأخلاقيات المهن الصناعية، حيث إن أصحاب المصانع يعانون حالياً من سلوكيات العمال فى المصانع.

ويشير إلى أن النظرة الخاطئة للمجتمع للعامل وراء هروب الطلاب من المدارس الفنية والبحث عن الشهادات العلمية أو العمل فى أماكن مرموقة.

ويوضح أن العمل فى أى صناعة أو حرفة هو الأساس للترقى الاجتماعى مشيرا إلى أن شركة «المقاولون العرب» قامت بعقد بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم لتطوير عدة مدارس فنية فى عدة مناطق منها مدرستان بمحافظة القاهرة ومدرسة بالإسماعيلية للمعدات الثقيلة ومدرسة الشاطبى الصناعية بالإسكندرية ومدرسة فى أسيوط من أجل توفير عمالة ماهرة قادرة على ممارسة الأعمال الصناعية الحديثة حيث تم إعداد هذه المدارس بشكل جيد من خلال توفير الورش الفنية الحديثة بها وكل ما يحتاجه الطلاب للتدريب.

د. عبدالحميد عبدالمطلب: لماذا نستمر فى إهدار طاقات بشرية وموارد استثمارية؟

الدكتور عبدالحميد عبدالمطلب مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية يقول إن المشكلة التى لا يمكن إغفالها هى بطالة المتعلمين حيث إن الغالبية العظمى من العاطلين من خريجى الجامعات ومدارس ثانوية وهو ما يعنى إهدار طاقات وموارد استثمارية تم استثمارها فى العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد يتمثل فى تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة.

ويشير إلى أنه لكى يكون التعليم أداة للإنتاج ومواجهة للبطالة يتوجب العمل بما هو سائد فى الدول المتقدمة أو الصناعية الكبرى من خلال ارتباط السياسة التعليمية باحتياجات خطط تنمية القوى البشرية باتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات وضرورة أن تسود ثقافة أن العبرة ليست بأعداد الخريجين فقط ولكن نوعية هؤلاء الخريجين ومدى ملاءمتهم لاحتياجات التنمية من الحالة الفنية.

ويؤكد أهمية التركيز على الجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميدانى حتى يكون بالإمكان تخريج طلبة لديهم القدرة على العمل والثقة فى النفس، ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة فى بلدان العالم المتقدمة مثل العمل التطبيقى والحر فى مواقع العمل.

أحمد البراوى: 88.6٪ من العاطلين من حملة الشهادات

المهندس أحمد البراوى عضو جمعية رجال الأعمال المصريين ومدير إدارة الدراسات الاقتصادية بشركة سامى تريد يرى أن المشكلة تكمن فى مدى الاستفادة من العنصر البشرى حيث يوجد ٨٨,٦٪ من إجمالى المتعطلين من فئة المتعلمين وبالتالى فإن المشكلة فى السياسة التعليمية غير المتواكبة مع احتياجات سوق العمل الذى يعانى من اختلالات حيث إن المتعطلين يمثلون حوالى ٩٥,٢٪ من حملة الشهادات المتوسطة والعليا ولمعالجة هذا الاختلال لابد من محاولة إحداث توازن بين جانبى الفرصة لخدمة العمل والطلب عليه.

ويوضح أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة كشف عن فشل نظام التعليم فى تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل حيث إن أعلى معدل للبطالة فى مصر كان بين خريجى الجامعة والتعليم الفنى الذين يبحثون عن عمل لأول مرة.

وطالب التقرير بضرورة التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل، والاتجاه نحو تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى المتطور.. والتركيز على التعليم الصناعى الفنى باعتباره أحد المخرجات الأساسية لاحتياجات المصانع والشركات المختلفة.

على بيومى: التعليم الفنى لا يحقق الربح

المهندس على بيومى رئيس المكتب الهندسى للتقييم وإدارة المشروعات يشير إلى أن القطاع الخاص ورجال الأعمال ليسوا بعيدين عن الاستثمار فى المشروعات التعليمية حيث تعد المدارس الخاصة بأكملها تقريباً ملكاً للقطاع الخاص، كما أن رجال الأعمال اخترقوا مجال الاستثمار فى الجامعات الخاصة ونسبة ٦٠٪ منها تقوم بتخريج أفراد أكفاء يوجد عليهم طلب بسوق العمل.

ويرى أن اختراق التعليم الفنى من جانب رجال الأعمال يكاد يكون محدوداً وهو أمر طبيعى حيث لا يمكن انكار أن الهدف من أى استثمار هو تحقيق الربح وطالما أن العائد فى ذلك المجال غير مربح.. فلن يكون هناك إقبال عليه، وبصورة عامة فإن التطوير والتركيز على التعليم الفنى بعد أحد مسئوليات الدولة ولا يمكن إلقاء اللوم على القطاع الخاص بل على العكس فإن رجال الأعمال ينتظرون من الدولة القيام بدورها فى تخريج العديد من الدفعات من التعليم الفنى الصناعى لتلبية متطلبات الوظائف المختلفة بمصانعهم بدلا من الاضطراب للاستعانة بالعمالة الآسيوية الخارجية.

إبراهيم المنزلاوى: مطلوب التوسع فى مشروع «مبارك.كول»

إبراهيم المنزلاوى نائب رئيس مجلس الأعمال المصرى العراقى عضو المجالس القومية المتخصصة ورئيس مجموعة شركات المنزلاوى للأعمال المالية والصرافة والاستثمار، يقول إن معالجة وإصلاح مستوى التعليم فى المدارس الفنية نجح من خلال مشروع «مبارك - كول» حيث يركز على تدريب الطلبة على معظم المهن العملية والفنية بمختلف التخصصات التى يطلبها سوق العمل فى المصانع والشركات والعمل على توفير العمالة المدربة والفنية على أسس علمية وعملية باستخدام أساليب التعليم الحديثة والتكنولوجية وتأهيل الشباب لفرص عمل جدية، والتأكيد على دور المشاركة المجتمعية بين الحكومة والقطاعين العام والخاص حيث يتعاون أصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين فى تنفيذ المشروع.

ويشير إلى أن المطلوب التوسع فى ذلك المشروع لتطويرالتعليم الفنى والمهنى ورفع مستوى الطلبة حيث ينتشر الطلاب بجميع الخطوط الإنتاجية بالمصانع ومراحلها المختلفة ويتم بذلك تخريج شباب متميز قادر على العمل فى الصناعات المختصصة ومواقع الإنتاج المختلفة.